المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

التقرير السنوي

حول الهجرة غير النظامية

-2020-

التقرير السنوي

حول الهجرة غير النظامية

-2020-

اعداد:

نسرين بن بلقاسم

الفهرس

4 مقدمة

6 بيئة طاردة تستفحل تداعياتها

6 1. لمحة قانونية حول الهجرة غير النظامية في تونس

11 2. الأسباب التي تدفع التونسيين للهجرة بطريقة غير نظامية

12 • الأسباب الاقتصادية

16 • الأسباب الاجتماعية

17 • دور الأنترنات والتكنولوجيا الحديثة في الهجرة غير النظامية

19 • دور العوامل السياسية في ارتفاع موجات الهجرة

24 الوباء / كوفيد 19 يعمق الأزمة ويتحول إلى طارد للمهاجرين

30 أدفاق الهجرة في تزايد و ملامح مهاجرين تتغير

35 ضغوطات دبلوماسية و مقايضة و ابتزاز

45 خاتمة

مقدمة

تتسبب ظاهرة الهجرة غير النظامية في حالة من القلق للدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين، فقد كان إقرار التأشيرة سنة 1990 سببا يعيق حرية التنقل ويعتبر التفكير في الهجرة الهاجس الكبير لعديد من التونسيين. وقرب تونس من السواحل الأوروبية جعلها منطقة جذب لعبور المهاجرين غير النظاميين ولا تقتصر رحلات الهجرة غير النظامية المنطلقة من تونس على التونسيين فقط اذ نجد جنسيات أخرى منها مغاربة، سوريين وخاصة الأفارقة.

فمنذ التسعينات إلى اليوم تواصل تدفق المراكب الحاملة للمهاجرين غير النظاميين من السواحل التونسية ولكن سجلت البلاد التونسية فترات ذروة لخروج عدد كبير من القوارب الحاملة للمهاجرين غير النظاميين وتتمثل الذروة الأولى بعد الثورة التونسية سنة 2011 حيث سجلت هذه الظاهرة منحى تصاعديا بعد سقوط نظام بن علي وهذا ما يؤكد استغلال شبكات الترحيل للوضع والظروف الخاصة وانشغال السلطات الأمنية خلال تلك الفترة حيث بينت إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس أن عدد الواصلين إلى أوروبا عبر مختلف المسالك يمثل 28829 مهاجر غير نظامي سنة 2011 . أما بالنسبة للذروة الثانية فهي سنة 2020 بعد ظهور وباء الكورونا في تونس وخاصة خلال فترة الحجر الصحي حيث شهدت البلاد التونسية خلال هذه السنة ارتفاعا هاما في عدد المهاجرين غير النظاميين المتجهين نحو السواحل الايطالية.

حيث تعتبر هذه الهجرة هي فعل وطريقة تعبير يقوم بها المواطنون لكي يعبرون عن رفضهم للوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد إذ تمثل "الحرقة" حلا للهروب من مختلف المشاكل المتعلقة بالبطالة وتردي الأوضاع المعيشية.

ولم تجد الحكومات إلى حد الآن الحل الجذري للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية ورغم السياسات الهجرية والمقاربات الأمنية الصارمة إلا أنها ساهمت في

ظهور معابر وأشكال جديدة للهجرة وساهمت كذلك في تنوع وتوسع شبكات الهجرة. ولم تقم هذه السياسات الهجرية إلا بانتهاك حقوق الإنسان والمهاجرين.

تعتبر هذه الظاهرة من أهم الملفات التي تهتم بها جميع الأطراف المهتمة بهذه القضية من حكومات ومنظمات دولية وجمعيات ومنظمات حقوقية، فهذه الرحلات تتسبب في تسجيل العديد من المآسي الإنسانية بالبحر الأبيض المتوسط إضافة إلى ما يتعرض إليه المهاجرون في دول الشمال بعد وصولهم من اعتداءات عنصرية والعنف المادي والمعنوي واحتجاز وترحيل قسري وتعتبر تونس الأولى تعاونا مع الدول الأوروبية في مجال الترحيل القسري لمواطنيها من ايطاليا وهذه العملية تتسبب في انتهاك للحقوق ولحريات المرحلين.

إضافة إلى هذا شهدت ظاهرة الهجرة غير النظامية تغيرات على مستوى المنخرطين في عملية الهجرة غير النظامية من جنسيات وطبقات وفئات عمرية حيث أصبحت القوارب تضم جميع الفئات العمرية وتحمل عدد مهم من القصر الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 سنة وتضم كذلك القوارب النساء والنساء الحوامل وتغيرت الهجرة حيث كانت الهجرة غير النظامية فردية ولكن نلاحظ اليوم ظهور هجرة عائلات بأكملها.

بعد هذا الموجز فأننا سنحاول من خلال هذا التقرير السنوي للهجرة من إصدارات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2020 أن نحلل ظاهرة الهجرة غير النظامية خلال جائحة كورونا والأسباب التي تدفع إلى ارتفاع هذه الظاهرة والخصائص السسيو ديمغرافية للمهاجرين غير النظاميين والبحث كذلك عن أهم الاتفاقيات الأخيرة والعلاقات الدبلوماسية بين تونس والدول الأوروبية. إذ تتمثل إشكالية العمل كالآتي

ما هي الأسباب التي أدت إلى ارتفاع عدد المهاجرين غير النظاميين إلى السواحل الايطالية بعد فترة الحجر الصحي مباشرة ورغم إعلان ايطاليا بؤرة لتفشي الوباء؟

بيئة طاردة تستفحل تداعياتها

1. لمحة قانونية حول الهجرة غير النظامية في تونس

تعرف الهجرة غير النظامية على أنها انتقال الأشخاص من وطنهم للعيش في دولة أخرى دون الحصول على استشارة قانونية.

احتلت ظاهرة الهجرة غير النظامية صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية وأصبحت هذه الظاهرة من المواضيع الهامة والأساسية والتي ينتج عنها العديد من الانعكاسات على جميع الدول وهذا الخوف أدى إلى البحث عن استراتيجيات وتعاون بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين بطريقة سرية للحد من انتشار هذه الظاهرة.

إذ تم العمل على التصدي لها على الصعيد الدولي من خلال السياسات الهجرية الزجرية التي تعمد إليها الدول المستقبلة للمهاجرين من خلال إقرار مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى منع الهجرة بطريقة غير نظامية.

إذ تخضع الهجرة الغير نظامية في تونس لقانون 3 فيفري 2004 والذي ينص على عقوبات سجنية لكل من يغادر أو يدخل الدولة التونسية بطريقة غير قانونية.[1]

حيث يتميز القانون التونسي بتشديد العقوبات على المهاجرين غير النظاميين وعلى عصابات التهريب التي تعمل على ترحيل البشر كما نص الفصل 38 حيث يعاقب بالسجن مدة 3 أعوام وخطية قدرها 8 آلاف دينار كل شخص أرشد أو دبر أو سهل أو ساعد أو توسط أو نظم بأي وسيلة كانت ولودون مقابل دخول شخص إلى التراب التونسي أو مغادرته خلسة سواء تم ذلك بحرا أوجوا من نقاط العبور أو غيرها.

ويعاقب القانون أيضا كل من يقوم بإخفاء أو إسكان مهاجر غير نظامي كما جاء في الفصل 39 الذي ينص على أنه يعاقب بالسجن مدة 4 أعوام وخطية قدرها 10 آلاف

[1] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي للهجرة لسنة 2019

دينار كل من تولى إيواء الأشـخاص الداخلين أو المغادرين للتراب التونسـي خلسـة أو خصص مكانا لإخفائهم أو عمل على ضمان فرارهم أو عدم الكشف عنهم.

أما على الصعيد الدولي فقد وقع إمضاء 4 اتفاقيات بين تونس وايطاليا أولها في 6 أوت 1988 وآخرها في 5 أفريل 2011 تهدف جميعها للحد من ظاهرة الهجرة بطريقة غير نظامية[2] كما صـادقت الدولة التونسـية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود في 15 نوفمبر لسـنة 2000 والبروتوكول الإضـافي حول مكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا إذ تقوم كل هذه الاتفاقيات للتصـدي ومنع الهجرة بطريقة سرية[3].ولكن بعد الثورة لم تمضي تونس على الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة من أجل حماية المهاجرين على غرار الجزائر ليبيا والمغرب.

أقامت ايطاليا عددا كبيرا من مراكز الإيواء للاحتفاظ بالمهاجرين غير النظاميين ليتم بعد ذلك ترحيلهم ولكن السـلطات الايطالية تتعامل مع هؤلاء المهاجرين في مراكز الاستقبال بطريقة سيئة إذ يتعرضون للعنف النفسي والجسدي والحرمان من الأكل على سـبيل المثال ظروف الإقامة في مركز "لمبدوزا" كانت لا تطاق وغير مريحة , دورات المياه بدون أبواب والمعاملة كانت قاسية جدا على المهاجرين وبالإضافة إلى هذا يفرضون عليهم إمضـاء بعض الوثائق دون قراءتها أو فهمها مثال عدم الرجوع للاتحاد الأوروبي لمدة 5 سنوات وهذا مخالف للاتفاقيات.[4]

نلاحظ كذلك بروز مشـروع ميثاق جديد حول الهجرة واللجوء بشـأن سـياسـة الهجرة في الاتحاد الأوروبي الذي تم الإعلان عنه في 23 سبتمبر 2020 ويقوم الاتفاق على 3 ركائز أساسـية أولا مكافحة الهجرة غير النظامية ثانيا فرز المهاجرين الذين يحتاجهم الاتحاد الأوروبي ثالثا وأخيرا دمج المهاجرين واللاجئين في الحياة الأوروبية.

يقوم الاتفاق على إجراءات صـارمة وأكثر تشـددا حول عملية الترحيل السـريعة والاعتماد كذلك على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الفعالة التي تقوم بمراقبة الحدود

[2] عبد الستار السحباني الشباب والهجرة غير النظامية في تونس دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات ديسمبر 2016

[3] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي للهجرة لسنة 2019

[4] نفس المرجع

للحد من الهجرة غير النظامية فالغاية من هذا الميثاق هو جعل الدول الأوروبية أقل جذبا للمهاجرين غير النظاميين والتخلص من المقيمين بطريقة غير قانونية من خلال عملية الترحيل.

فقد أسفرت الاتفاقيات بين تونس من جهة وألمانيا وايطاليا من جهة أخرى عن ترحيل عشرات التونسيين كل أسبوع وما يثير الاهتمام هو صمت السلطات الرسمية في البلاد التونسية ولم يصدر أي بيان رسمي من وزارة الشؤون الخارجية ولا من رئاسة الجمهورية.

وغياب الشفافية من طرف الحكومة التونسية تسبب في حالة من القلق لدى الجمعيات والمنظمات الحقوقية وفي هذا الصدد يعتقد المنتدى التونسي أن مشروع الميثاق الأوروبي حول العجرة ليس سياسة في حد ذاتها بل إنها مجرد مجموعة من الإجراءات لتحسين مراقبة الحدود الخارجية وهو نوع من النظام لإدارة أزمة الهجرة الدائمة. وأصدرت شبكة نقابات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب الصحراء بيانا حول ميثاق الاتحاد الأوروبي ويصر على ضرورة المشاركة للدول النامية في تصميم سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي وردت كذلك الأورو-متوسطية للحقوق التي يمثلها مكتب في تونس في نفس اليوم الذي نشرت فيه الاتفاقية أنه بهذه الخطة يصبح الاتحاد الأوروبي قائد رحلة العودة للمهاجرين واللاجئين في البحر الأبيض المتوسط.

يعتمد إذا الاتحاد الأوروبي على تجريم المهاجرين رغم تنديدات منظمات حقوق الإنسان فمشروع النيثاق هو نوع من نظام لإدارة أزمة الهجرة حيث يقوم على طرد أي شخص في وضع غير قانوني.

ورغم كل هذه الإجراءات القانونية المتعلقة بالهجرة غير النظامية إلا أنها لم تدرك أهدافها فالسياسات الهجرية منذ مطلع القرن إلى اليوم لم يتم مراجعتها فكانت غايتها

الحد من هذه الظاهرة ولكن النتيجة كانت عكس ذلك فقد ساهمت في ظهور معابر جديدة بطريقة سرية وساهمت في تنوع وتوسع شبكات التهجير.[5]

رغم كل هذه السياسات الوطنية المتشددة والجهود الدولية والقرارات التي اتخذتها الدول الأوروبية إلا أنها لم تجدي نفعا فظاهرة الهجرة غير النظامية دائما في ارتفاع متواصل. فعلى هذه السياسات أن تراجع نفسها وتغير في قراراتها وتقدم حلول تتماشى وتحترم حقوق الإنسان.

فالغاية من السياسات الهجرية المتشددة هو الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية غير أن ما نلاحظه هو أنها تساهم بشكل أو بآخر في ارتفاعها وجعل نتائجها وخيمة على سلامة الأفراد حين تلقي بهم في عرض البحر وتتحول مغامراتهم للأسف إلى كوارث يروح ضحيتها المئات سنويا، فبعد الثورة التونسية ارتفع عدد عمليات الهجرة غير النظامية فحسب وزارة الداخلية فان عدد المهاجرين الغير نظاميين بلغ عددهم 22000 مهاجر سنة 2011 بينما نجد تقديرات المنتدى التونسي ب 35000 مهاجر غير نظامي دون احتساب عدد المفقودين. وهذا ما يؤكد أنه كلما ازدادت الأزمات في تونس كلما ازدادت موجات الهجرة غير النظامية.

للهجرة غير النظامية في تونس خرائطها ومسالكها المعهودة إذ توجد 3 مراكز رئيسية للهجرة غير النظامية على طول الساحل التونسي المركز الأول يجمع بين المنطقة الشمالية الشرقية والوطن القبلي ويفضل لقربه من الساحل الايطالي وقد تمكنت المدن في هذه المنطقة من تشكيل نقاط عبور للمهاجرين غير النظاميين أما المركز الثاني هو الساحل الكبير فهو يجمع بين المدن الساحلية سوسة، المنستير، المهدية وصفاقس. أما بالنسبة للمركز الثالث فهو يمتد من حافة منطقة صفاقس الى الحدود الليبية بما في ذلك مدن الموانئ الرئيسية ولاسيما قابس وجربة، هناك العديد من نقاط العبور مثل واد العكاريت في قابس، ميدون في جزيرة جربة والحدود البرية التونسية الليبية.[6]

[5] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي للهجرة لسنة 2019

[6] Mehdi Mabrouk , Voiles et sel cultures, foyers et organisation de la migration clandestine en Tunisie, Les Editions Sahar, Janvier 2010

ورغم تشديد الحراسة على هذه المراكز الرئيسية للعبور إلا أن عدد المهاجرين في ازدياد حيث تبين الإحصائيات ارتفاع عدد المهاجرين غير النظاميين خلال سنة 2020 , تبين إحصائيات الإدارة العامة للحدود أن عدد عمليات اجتياز الحدود البحرية بطريقة غير نظامية هو696 من أول السنة إلى غاية 27 سبتمبر 2020 وتضم هذه الرحلات 6100 مهاجر تونسي غير نظامي و1066 مهاجر أجنبي غير نظامي. وتمثل عمليات الهجرة السرية أكثر ارتفاعا في وحدات البحري الوسط حيث تم إحباط فيها 263 عملية هجرة غير نظامية وتضم هذه الرحلات 3071 مهاجر تونسي و900 مهاجر أجنبي. وتبقى دائما هناك إشكالية في علاقة بالأرقام فالمصادر الرسمية متضاربة ليست هناك أرقام موحدة.

إحصائيات محاولي اجتياز الحدود خلسة من أول السنة الى غاية 27 سبتمبر 2020

الوحدات	عدد العمليات	عدد التونسيين	عدد الأجانب
بحرى الوسط	263	3071	900
بحرى الساحل	249	1640	08
بحرى الجنوب	115	998	95
بحرى الشمال	69	391	63
المجموع	**696**	**6100**	**1066**

إحصائيات في محاولي اجتياز الحدود البحرية خلسة من أول السنة إلى غاية 27 سبتمبر 2020 حسب الولايات

الولايات	عدد العمليات	عدد التونسيين	عدد الأجانب
صفاقس	113	612	1199
المهدية	37	142	0
المنستير	17	96	0
نابل	13	49	0
بن عروس	09	29	0
سوسة	07	52	42
قابس	03	10	0
القيروان	01	12	0
زغوان	01	08	0
جندوبة	02	0	6
مدنين	01	03	0
بنزرت	02	09	0
المجموع	**206**	**1022**	**1247**

تبين كذلك إحصـائيات الإدارة العامة للأمن العمومي أنه تم إحباط 904 عملية هجرة غير نظامية منذ بداية السـنة إلى حدود 27 سـبتمبر 2020 وتضـم هذه العمليات 9444 مهاجر غير نظامي من تونسيين وأجانب في مختلف الولايات.

تتصـدر صـفاقس قائمة المناطق المصـدرة للمهاجرين غير النظاميين وتقدر ب 113 عملية وكان عدد التونسـيين يقدر ب 612 تونسـي و1199 أجنبي، ثم تليها ولاية المهدية ب 37 عملية هجرة غير نظامية.

في ماي 2011، اقترحت المفوضـية الأوروبية على بلد "الربيع العربي" فتح حوار جديد من أجل الاستفادة من تسهيل شروط التأشيرة وتوسيعها لتشمل عدة فئات من النخبة التونسـية والهدف كذلك هو مكافحة الهجرة غير النظامية وتقوم الاتفاقية على 3 محاور أولا محاربة الهجرة غير النظامية، ثانيا تسـهيل منح التأشـيرة لفئات معينة من المواطنين، ثالثا تسـهيل إصـدار التأشـيرات للفئات المختارة من الشـعب التونسـي أي "النخبة".[7]

تتجه الدول الأوروبية إلى تكثيف المراقبة البحرية للحد من الهجرة غير المرغوب فيها أي الهجرة غير النظامية، كانت الدول الأوروبية وخاصـة فرنسـا في حاجة الى اليد العاملة لكنها أصبحت في حاجة الى الكفاءات إذ تقوم باستقطاب الكفاءات التونسية.[8]

2. الأسباب التي تدفع التونسيين للهجرة بطريقة غير نظامية

توجد العديد من العوامل التي لها دور رئيسـي في ارتفاع ظاهرة الهجرة غير النظامية وتنقسـم إلى عوامل الدفع التي ترتبط بالدول المصـدرة للمهاجرين غير النظاميين والتي تتمثل في الظروف الاقتصادية الهشة للبلاد وارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب والفقر وتردي الأوضاع الاجتماعية في البلاد وارتفاع نسبة اليأس والإحباط لدى التونسيين مما يدفعهم لخوض هذه التجربة الخطيرة. أما بالنسبة لعوامل الجذب فهي ترتبط بالدول المسـتقبلة للمهاجرين غير النظاميين والتي تتمثل في توفير مواطن شـغل

[7] Samet Kaies, 2014, « La fuite des cerveaux en Tunisie » revue l'Afrique qualifiée dans la mondialisation, pp123-128

[8] Nesrine Ben Belgacem, La migrayion tunisienne qualifiée en France, 2020

وارتفاع أجور العمال ووجود خدمات اجتماعية وصحية أفضل وكذلك الصور التي تقدمها هذه الدول من خلال ما توفره من حرية ورفاهية.

- **الأسباب الاقتصادية**

تعتبر الهجرة غير النظامية فعل وطريقة تعبير يقوم بها التونسيون لكي يعبرون عن رفضهم للوضعية الاقتصادية.

فبعد الثورة وبعد 10 سنوات من مسار انتقال ديمقراطي مرتبك ومتعثر شهدته الدولة التونسية ينتاب الشباب التونسي حجم كبير من الإحباط والتهميش والإقصاء والبطالة والفقر فقد كانت دائما من أهم مطالب الشباب هو التشغيل ومع ذلك كانت نسبة البطالة في تونس مرتفعة.

فبعد الثورة التونسية انتاب العديد من الشباب خيبة أمل كبيرة فقد كان يعتقد الكثير أن المشاكل ستجد حلولا وخاصة بعد الإغراء الذي تم من خلال الوعود الانتخابية حيث كان الشباب يأمل في غد أفضل وإيجاد حلول لمشكلة البطالة في تونس ولكن الوضع يزداد سوءا من سنة إلى أخرى[9].

إذ تعتبر الهجرة للتونسيين حلا لتحسين ظروف الحياة وتوفير مواطن شغل ولكن من لا يمكنه الحصول على تأشيرة قانونية للسفر يتجه نحو الهجرة بطريقة غير نظامية والهدف من هذه الرحلة التي تدعى برحلة الموت هو تحسين ظروف الحياة.

إذ تعتبر الهجرة غير النظامية مظهر من مظاهر فشل اقتصادي وتنموي في البلاد التونسية والشباب اليوم يختلف عن الشباب في الماضي فقد أصبح لهم أكثر طموح ويريدون العيش في رفاهية وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية بكل الطرق.

[9] عبد الستار السحباني الشباب والهجرة غير النظامية في تونس دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات ديسمبر 2016

فمن الأسباب الدافعة للهجرة نجد أولا البطالة وتبين الإحصائيات في تونس ارتفاع نسبة البطالة في تونس وخاصة لحاملي الشهائد العليا وهذا ما يدفع بالشباب للهروب من أوطانهم.

تطورنسبة البطالة بالمائة حسب الجنس 2018-2020

	2018	2019	2020						
	الثلاثي 3	الثلاثي 4	الثلاثي 1	الثلاثي 2	الثلاثي 3	الثلاثي 4	الثلاثي 1	الثلاثي 2	الثلاثي 3
ذكور	**12.5**	12.5	12.4	12.3	12.2	12.1	12.3	15.2	13.5
اناث	**22.8**	22.9	22.6	22.4	22.0	21.7	22.0	25.0	22.8
المجموع	**15.5**	15.5	15.3	15.3	15.1	14.9	15.1	18.0	16.2

Source : INS

حيث أسفر المسح حول التشغيل الخاص بالثلاثي الأول من سنة 2020 أن عدد السكان النشيطين في تونس قد بلغ 4200.3 ألفا مقابل 4190.3 ألفا خلال الثلاثي الرابع من سنة 2019 أي بزيادة قدرت ب 10.0 ألفا.

أفرزت نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل للثلاثي الثالث من سنة 2020 أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 676.6 ألفا من مجموع السكان النشيطين مقابل 746.4 ألفا عاطل عن العمل تم تسجيله خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020. وعلى هذا الأساس تراجعت نسبة البطالة لتبلغ 16.2 بالمائة خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020 مقابل 18 بالمائة في الثلاثي الثاني.

تبين إحصائيات تونس ارتفاع نسبة البطالة في تونس من 14.9 بالمائة سنة 2019 الى 16.2 بالمائة سنة 2020 وكانت مرتفعة أكثر للإناث بنسبة 22.8 بالمائة سنة 2020 مقارنة بالذكور 13.5 بالمائة

تبين الإحصائيات أيضا ارتفاع نسبة البطالة لحاملي الشهائد العليا فهي مرتفعة جدا تصل إلى 30.6 بالمائة سنة 2020 ومرتفعة للإناث أكثر من الذكور حيث تصل إلى 40.7 بالمائة و17.6 بالمائة للذكور سنة 2020.[10]

تطورنسبة البطالة من بين الشباب في سن 15-24 سنة حسب الجنس 2018-2019

	2020			2019				2018	
	الثلاثي 3	الثلاثي 2	الثلاثي 1	الثلاثي 4	الثلاثي 3	الثلاثي 2	الثلاثي 1	الثلاثي 4	الثلاثي 3
ذكور	35.4	36	33.7	33.4	34.3	34.2	34.3	33.6	**32.4**
اناث	36.2	37.3	35.2	34.3	35.5	34.5	34.5	33.1	**35.7**
المجموع	35.7	36.5	34.2	33.8	34.7	34.4	34.4	33.4	**33.4**

Source : INS

اما بخصوص البطالة لدى الشباب يبين الجدول التالي أنها في ارتفاع، فقد سجل المسح نسبة ب 35.4 بالمائة لدى الذكور و36.2 بالمائة لدى الإناث[11].

وهذا ما يؤكد أن البلاد التونسية تعيش ظروف اقتصادية صعبة مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة ولهذه الظاهرة انعكاسات كبرى تهدد تماسك واستقرار المجتمع وتسببت البطالة إلى تفشي ظاهرة الفقر وهذا ما أدى إلى ظهور حالة من اليأس والإحباط لدى الشباب وخاصة لدى حاملي الشهائد العليا فبعد السنوات التي يقضيها الطالب في الدراسة والجهد الذي يبذله والمصاريف التي ينفقها أهله يجد نفسه أمام وضع حرج بدون عمل وهذا ما يدفع بالشباب للبحث عن حلول جذرية تمكنه من توفير عمل وتغيير وضعيتهم والبحث عن عيش أفضل.

كذلك التفاوت التنموي والتقسيم الغير العادل للثروات في البلاد التونسية بين الجهات تسبب في ارتفاع عدد المهاجرين غير النظاميين فسكان المناطق الداخلية

[10] احصائيات تونس، مؤشرات التشغيل والبطالة للثلاثي الثالث لسنة 2020 , نوفمبر 2020
[11] نفس المرجع

والمهمشة والتي تعيش حالة من الفقر يتجهون الى الحل لتغيير واقعهم وتحقيق أحلامهم التي لم يستطيعون تحقيقها في بلادهم.

خاصة بعد جائحة كورونا تسبب هذا الوباء في تدهور الوضع الاقتصادي في تونس مما أدى إلى ارتفاع نسبة الخوف واليأس لدى التونسيين مما يدفعهم للاتجاه لركوب قوارب الموت التي يرونها مراكب النجاة من مشكلة البطالة والتهميش والفقر.

إذ تبين إحصائيات تونس أنه 69.3 ألفا من بين العاطلين عن العمل فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة وبين المسح أن 29 ألف لم يعودوا إلى العمل بالرغم أن مشغلهم قد استأنف نشاطه بعد فترة الحجر الصحي.[12]

يعاني التونسيون وخاصة الشباب مشاكل اقتصادية عدة وخاصة البطالة والفقر وخاصة بعد الثورة التونسية شهدت الدولة ارتفاعا كبيرا للبطالة وتسببت هذه الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد بعد الثورة في حالة من اليأس لدى الشباب مما دفعهم للبحث عن حلول وكان الحل الأنسب لهم هو الهجرة بطريقة غير نظامية إذ نلاحظ بعد الثورة ارتفاع عدد عمليات الهجرة غير النظامية في تونس وكان سبب هذه الهجرة هو الرغبة في الحصول على مواطن شغل وتحقيق أحلامهم التي فشلوا في تحقيقها في تونس.

في سنة 2020 وبعد ظهور جائحة كورونا في تونس التي تسببت في حالة من الخوف لدى التونسيين وتسببت كذلك في تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد مما ساهمت في ارتفاع نسبة البطالة التي أدت إلى ارتفاع الفقر وهذا ما تسبب في ارتفاع قوارب الموت خلال فترة الحجر الصحي ورغم أن الدول الأوروبية تعيش نفس الوضع الوبائي إلا أن الشباب التونسي يأمل في تحقيق أحلامه وتغيير وضعه الاقتصادي والاجتماعي.

[12] احصائيات تونس , مؤشرات التشغيل والبطالة للثلاثي الثالث لسنة 2020 , نوفمبر 2020

خلاصة القول إذا فالظروف الاقتصادية الهشة في البلاد التونسية تعتبر من أهم الأسباب التي تدفع بالشباب لخضوع تجربة الهجرة غير النظامية.

- **الأسباب الاجتماعية**

لم تعد ظاهرة الهجرة غير النظامية ظاهرة اقتصادية فقط بل أصبحت كذلك ظاهرة اجتماعية تهم كل الفئات الاجتماعية.

فالشباب اليوم لديهم أحلام لا تنطبق مع الواقع المتردي الذي يعيشون فيه فالنظرة لظاهرة الهجرة غير النظامية في المجتمع تغيرت، فالهجرة غير النظامية كانت سابقا سرية وكانت خطيرة ولكن أصبحت اليوم تنظم في أقل من جمعة وأصبحت كذلك "فخرة".

أصبحت الهجرة غير النظامية اليوم "رؤية ثقافية اجتماعية " فالأسرة تدعم أبناءها القاصرين بالمال والمعلومات وذلك من أجل تحقيق أحلامهم وتغيير واقعهم المعيشي.

الهجرة كانت سابقا هجرة فردية ولكن اليوم نلاحظ أن للعائلة دور رئيسي وفعال في هذه الرحلة فهي التي تشجع أبناءها لركوب رحلات الموت من أجل تحقيق أهدافهم وأحلامهم. لأن الهجرة تفتح أبواب العمل والنجاح وتلعب دور المصعد الاجتماعي للمهاجر ولكل أفراد عائلته فالنجاح الفردي يتحول الى نجاح جماعي [13].

أصبحت "الحرقة" متداولة في المجتمع إذ نجد على سبيل المثال في الأعراس توجد أغاني تتحدث وتشجع على هذه الظاهرة إضافة إلى هؤلاء العائدون للوطن بعد تسوية أوضاعهم وحصولهم على تأشيرة قانونية يعودون للوطن لقضاء عطلتهم ويحملون كافة علامات النجاح وكل صور الرفاهية من سيارات فخمة وهدايا... ويتم الترحيب والافتخار بهم ويقوم بتشجيع أصدقائه وأفراد عائلته لخوض نفس التجربة لتحسين وضعهم

[13] عبد الستار السحباني الشباب والهجرة غير النظامية في تونس دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات ديسمبر 2016

المالي[14]. وهذا ما يدفع بالعائلة إلى تشجيع أبنائها للاتجاه نحو الهجرة بكل الطرق سواء كانت بطريقة نظامية أو غير نظامية فتوفر لهم المال حتى أن بعض الأمهات تبعن مصاغهن من أجل شراء تذكرة لرحلة الموت.

تمثل كذلك المقاهي و"القعدات" الأماكن التي يتم فيها نقل المعرفة واستعراض المعلومات حول عملية الهجرة، إذ تعتبر المقاهي مكانا مميزا للتواصل وتشكل الفضاء العام الذي يكون فيه الحديث بحرية[15] إذ يتم الاتفاق على الهجرة والزمان والمكان خلال هذه الجلسة.

لقد أصبح المجتمع من خلال مؤسساته الأولية للتنشئة والإعلام اليوم له دور فعال في ارتفاع ظاهرة الهجرة غير النظامية. فالمقررات المدرسية تشجع كذلك الأطفال على الهجرة من خلال الصور التي تمنحها عن الغرب وأوروبا وعادة ما يتم تصوير هذه البلدان على أنها الفردوس المنتظر وهناك تتوفر فرص العمل.[16]

لذلك كان للعائلة والمدرسة والمحيط الاجتماعي دور رئيسي في ظاهرة الهجرة فهذه المؤسسات تقوم بترسيخ فكرة الهجرة لأطفالهم منذ الصغر وذلك لتحقيق أحلامهم، فالعائلة من خلال حث أبناءها على الربح السريع والتذمر المستمر من سوء المعيشة قد تدفع بأبنائها إلى الهجرة من أجل تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية لذلك أصبحت الأسرة تدفع بأبنائها لركوب رحلات الموت.

● دور الأنترنات والتكنولوجيا الحديثة في الهجرة غير النظامية

تعتبر العولمة من أهم العوامل المغذية لظاهرة الهجرة النظامية وغير النظامية، أنها غذت طموحات وأحلام فئات واسعة من الشباب حتى يعيش في أوروبا تحديدا تحت

---

[14] نفس المرجع

[15] Mehdi Mabrouk , Voiles et sel cultures, foyers et organisation de la migration clandestine en Tunisie, Les Editions Sahar, Janvier 2010

عبد الستار السحباني الشباب والهجرة غير النظامية في تونس دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات ديسمبر 2016[16]

إغراء " الحلم أوروبي والواقع إفريقي" إن الترابط بين دول العالم وانفتاحها على بعضها البعض وتشابك مواقع التواصل الاجتماعي كلها عوامل ساهمت في اتساع نطاق الهجرة.

فللأنترنات ووسائل التواصل الاجتماعي دور رئيسي في إيهام الشباب بواقع وحياة أفضل فصور الدول الأوروبية والرفاهية الموجودة فيها تزرع لدى الشباب هاجس السفر بكل الطرق إذ تشبه هذه الصور الحياة الأوروبية بمثابة "الجنة" فتمثل لهم في مخيلتهم أن الحياة الأوروبية هي الراحة والرفاهية والسعادة والمال والسيارات الفخمة... وفي ظل واقع بائس فان لا قدرة لهذا الشباب على مقاومة هذه الأحلام والرغبات وصدها.

فمنذ الثورة التونسية ساهمت بعض وسائل الإعلام في التشجيع على الهجرة من خلال تصوير الواقع التونسي على أنه سيء وكذلك من خلال الصور التي تقدمها لنا للدول الأوروبية وهذه الصور تؤثر على الشباب بطريقة مباشرة وتساهم في بعث اليأس والإحباط في قلوبهم وتدفع بهم الى البحث عن بدائل تكون غالبا من خلال الهجرة. [17] إذا تلعب وسائل الإعلام والأنترنات دور رئيسي في ظاهرة الهجرة غير النظامية فمن خلال هذه الوسائل يحمل الشباب فكرة جيدة عن الحياة الأوروبية وتمثل بالنسبة لهم "الحياة المثالية".

وغيرت كذلك الثورة المعلوماتية نمط الروابط الأسرية فالهجرة أصبحت انتقال من مكان إلى آخر دون انقطاع التواصل من خلال استعمال تقنيات الاتصال من أهمها شبكة التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" [18] بحيث يمكن للعائلة أن تطمئن على أبنائها وهم في عرض البحر وتبقى على اتصال دائم بهم حتى يصلون إلى الأراضي الايطالية.

[17] عبد الستار السحباني الشباب والهجرة غير النظامية في تونس دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات ديسمبر 2016

[18] ندوة حول الهجرة النسائية الافريقية والعربية الى الغرب وأثرها على هوية المرأة والأسرة مداخلة الدكتور الحبيب النهدي , الكريديف , تونس 2014/12/19

دور العوامل السياسية في ارتفاع موجات الهجرة

ترتبط ظاهرة الهجرة غير النظامية بأسباب اقتصادية واجتماعية ولكن ما يمكن ملاحظته أيضا أنه كلما ازدادت الأزمات السياسية والاحتجاجات في تونس كلما ازدادت موجات الهجرة غير النظامية.

فتعتبر هذه العملية فعل وطريقة تعبير يقوم بها المهمشون لكي يعبرون عن رفضهم للوضعية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة السياسية للبلاد.

ارتفعت ظاهرة الهجرة غير النظامية تصاعدا بعد الثورة فقد كان هدف الثورة هو الحرية والكرامة وتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد ولكن بدل أن تعطي الثورة الأمل للشباب العاطل عن العمل وتزرع فيهم رغبة الاستقرار والعطاء لوطنهم دفعتهم نحو الهجرة.

فبعد 10 سنوات من مسار انتقالي للدولة التونسية وبعد كل الوعود الانتخابية للسياسيين والتي لم يتحقق منها شيء فهي كلها وعود خيالية وكاذبة.

فبعد الثورة أصبح ينتاب الشباب التونسي حجم كبير من الاحباط والتهميش والإقصاء والبطالة والفقر وأصبح التونسيون يعيشون حالة من اللاأمن وهناك انفصال بين الشعب وخاصة الشباب وبين الدولة فيتجه الشباب بحثا عن الحظوة الاجتماعية المفقودة وعن الأحلام والطموحات والعدل والكرامة، فبعد الثورة عرفت تونس موجة هجرة غير نظامية لم تشهدها أبدا في تاريخها المعاصر.[19]

للهجرة والثورة قواسم وأسباب مشتركة ولهما ترابط وثيق فكل من ساهم في الثورة وكل من يهاجر بطريقة غير نظامية يعاني ضرورة من الفقر كما أن الحكومات المتعاقبة التي مرت في هذه العشرية عجزت عن إيجاد حلولا جذرية للحد من هذه الأزمات وهذا ما أدى إلى كثافة انتشار مشاعر اليأس وفقدان الأمل وانعدام الثقة في

[19] عبد الستار السحباني الشباب والهجرة غير النظامية في تونس دراسة ميدانية للتمثيلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات ديسمبر 2016

الدولة والحكومة لدى الشـــباب مما جعلهم يبحثون عن حلول أخرى وهو الهروب من وطنهم.

إن الوضع السياسي الهش في البلاد التونسية هو الذي تسبب في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية في البلاد.

لقد كان الهدف من الثورة هو تغيير الوضع للأفضل ولكن انتاب الشعب التونسي خيبة أمل كبيرة من الأداء السياسي الذي تسبب في تردي الأوضاع المعيشية وكانت الهجرة تمثل حلا للهروب من مختلف هذه الإشكاليات.[20]

غير أن تلك الآمال المتعلقة على الثورة تبددت بسرعة بل حدث خلاف كل تلك التوقعات فبعد الثورة ارتفع عدد رحلات مراكب الموت وتسببت في عدد كبير من المفقودين ففي سنة 2012 قدر عددهم ب 1500 شخص مفقود بالبحر المتوسط كذلك لا ننسى الحادثة المأساوية يوم 6 سبتمبر 2012 التي تسببت في فقدان 3 نساء وطفل يتراوح عمره بين 5 و8 سنوات وفقدان 74 آخرين مع وجود 9 أشخاص قتلى بالمياه الفاصلة بين صفاقس وجزيرة لمبادوزا.[21]

فحسب المعطيات المتوفرة عن هيئة الأمم المتحدة منذ سنة 2014 لقي حوالي 10 آلاف شخص حتفهم في البحر المتوسط أرقاما أكدتها المنظمة الدولية للهجرة حيث مات غرقا سنة 2014 حوالي 3500 شخص وفي سنة 2015 حوالي 3771 شخص وخلال السداسية الأولى لسنة 2016 حوالي 2014 لشخص. اذ تسبب هذا الحلم الأوروبي في عديد من المآسي وعديد من الخسائر البشرية.

اذ شهدت البلاد التونسية بعد الثورة نسقا متواصلا من الاحتجاجات الاجتماعية في جميع الولايات وكانت أغلب المطالب هي التشغيل وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

[20] نفس المرجه

[21] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي للهجرة لسنة 2019

ففي سنة 2017 تصاعدت وتيرة الاحتجاجات بسبب اليأس والإحباط وهذه الاحتجاجات تغذي بدورها موجات الهجرة غير النظامية فالخيط الرابط بين الاحتجاج والهجرة هو الإحباط[22] فتردي الوضع السياسي في البلاد تسبب في الاحتجاج الاجتماعي الذي يفسر ارتفاع ظاهرة الهجرة غير النظامية.

ورغم استقرار معدلات الهجرة بين سنوات 2012 و2016 حيث ظلت تتراوح بين 1000 و2000 شخص سنويا وهذا التراجع ليس بسبب تحقيق الأهداف التنموية ولكن يعود لأسباب أمنية من خلال مراقبة الحدود.[23]

تبين إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2017 فقد هاجر حوالي 6151 شخص وتم القبض على حوالي 3178 شخص وكذلك في سنة 2018 وصل إلى الحدود الايطالية حوالي 6006 تونسيا وتونسية أما في سنة 2019 فقد وصل حوالي 3545 تونسيا وتزامنت هذه الأرقام مع الفترة التي مرت فيها تونس أزمة اقتصادية واستقرار نسبة البطالة في مستوى 15.4 بين سنتي 2017 و2018.

أما في سنة 2020 ورغم تردي الوضع الصحي وانتشار الوباء في البلاد حيث تسبب في تزايد تردي الأوضاع في تونس فقد بين المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنه تم رصد أكثر من 7600 تحرك احتجاجي في تونس في هذه السنة بينها 1457 احتجاجا في قفصة , 1255 في القيروان و805 في سيدي بوزيد و710 في العاصمة.

فبعد فترة الحجر الصحي الشامل أخذت الاحتجاجات منحى تصاعدية وكانت أغلبها تطالب بحقوق اقتصادية واجتماعية تخص التشغيل وديمومة العمل في ظل أزمة الكورونا خاصة بعد غلق المقاهي والمطاعم وفرض بروتوكولات صحية صارمة على النزل.

إذ سجلت مناطق الجنوب الغربي والوسط الغربي 760 تحركا احتجاجيا أي ما يقارب 66.8 بالمائة من مجموع الحراك المرصود خلال شهر ديسمبر وبلغ عدد

[22] نفس المرجع

[23] نفس المرجع

الاحتجاجات العشـوائية 700 تحرك عشـوائي أي ما يقارب 92 بالمائة من الاحتجاجات المرصودة في هذه المناطق.

تأتي ولاية قفصـة في صـدارة المناطق الأكثر احتجاجا بتسـجيلها 317 تحركا احتجاجيا منها 285 تحرك عنيف تليها القصـرين 186 تحرك منها 172 تحرك احتجاجي عشـوائي، ثم القيروان ب 137 تحرك احتجاجي منها 107 تحرك احتجاجي عشـوائي ثم ولاية تونس بتسجيلها 103 تحرك احتجاجي منها 81 تحرك احتجاجي عشوائي.

ومثلت المطالب الاقتصادية والاجتماعية 76 بالمائة من محركات احتجاجات شهر ديسمبر وتأتي المطالبة بالتشغيل في المرتبة الأولى بنسبة 37 بالمائة والحق في التنمية ولا يقل عن 11 بالمائة من مجموع الاحتجاجات المرصـودة تعلقت بجودة الحياة وانهيار الخدمات الأساسية مثل عدم توفر الماء الصالح للشراب وعدم الحصول على العلاج وغيرها من المطالب.

فالمطالب كانت مختلفة باختلاف المحتجين ومن أهم أسـباب تكرار الاحتجاجات كذلك هو رفض الحكومة الحوار مع المحتجين مثل استمرار إضراب القضاة قرابة شهر وهذا ما يؤكد فشل السياسات الحكومية في تنفيذ خطة إنقاذ اقتصادي واجتماعي وما يمكن ملاحظته هو أن ارتفاع الاحتجاجات يتزامن مع ارتفاع عدد المهاجرين غير النظاميين.

تتحمل الحكومات المتتالية بعد الثورة جزءا كبيرا من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع ظاهرة الهجرة غير النظامية فهي لم تزرع في قلوب التونسـيين سـوى الخوف واليأس والإحساس بالإهمال وانعدام الثقة والمستقبل المجهول مما تسبب في هروب الشعب من موطنه وسـاهمت كذلك كل هذه الأسـباب في تطوير ظاهرة الهجرة إلى أن أصـبحت الهجرة هجرة عائلية حيث رصدت حسب المنتدى التونسي هجرة أكثر من 300 عائلة.

وهذا الفعل الجماعي يفسـر رفض الشـعب للوضـع السـياسـي والاقتصـادي والاجتماعي للبلاد وخيبة الأمل الكبيرة اتجاه السياسيين.

فهذه الهجرة إذا هي نتيجة عشـــرية من الاحتجاجات والتحركات التي رغم كثافتها وعمق مطالبها ومشـــروعيتها لم تفلح في تغيير المعادلة لصـــالحها بل إنها لازالت تحت قصـــف زيف الوعود الانتخابية التي لم تكن صـــادقة خلال كل هذه الســـنوات بل لقد كانت مجرد حيل انتخابية لم تعد تنطوا عليهم كما يصـــرح الشـــباب كلما أتيحت لهم فرصة التعبير الحر عن آرائهم.

فاليوم بعد 10 سـنوات تحقق القليل وسـقط الكثير من أحلام التونسـيين الذين زاد فقرهم وارتفعت معدلات بطالتهم وتفشـي الفسـاد وانهيار اقتصـاد بلادهم بسـبب طبقة سياسية تحقق مصالحها من دون أن تبحث عن حلول لمآسي البلاد.

فقد كان هدف الطبقة السـياسـية هو الاسـتيلاء على السـلطة لخدمة مصـالحها الضـيقة فقد كانت الحصـيلة أكثر من عشـر حكومات متتالية فشـلت كلها في تحقيق مطالب الشعب وأسقطت البلاد في أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة لم تشهدها البلاد منذ الاستقلال.

فعلى الرغم من تعاقب عشـر حكومات على السـلطة إلا أنها اتفقت جميعها على الفشـل في تحسـين جودة الحياة اليومية للمواطنين فقد بينت الإحصـائيات التي قدمها الخبير المعهد الوطني للإحصـاء ارتفاع البطالة من 13 بالمائة سـنة 2010 إلى 17.6 بالمائة على الصـعيد الوطني سـنة 2020 وتجاوز 30 بالمائة في المناطق الداخلية كما تضـاعف عدد العاطلين عن العمل في صـفوف خريجي الجامعات من 130 ألف سـنة 2010 إلى 300 ألف عاطل من العمل سنة 2020.

فتونس تسـتقبل الذكرى العاشـرة للثورة بأزمة اقتصـادية تمثل الأسـوأ منذ الاسـتقلال وحسـب تقرير أفاق الاقتصـاد العالمي لشـهر أكتوبر 2020 توقع صـندوق النقد الدولي انكماش نمو الاقتصاد التونسي خلال سنة 2020 بنسبة 7 بالمائة وأن تبلغ نسـبة التضخم في تونس 5.4 بالمائة سـنة 2020 وأن يبلغ العجز 8.3 بالمائة كما كشـف المعهد الوطني للإحصاء أن 37 بالمائة من الشركات الخاصة تواجه خطر الإغلاق الدائم.

إذ يؤكد المعهد الوطني للإحصاء أن اقتصادنا أصبح غير قادر على تحقيق النمو فالفوارق الاجتماعية ستكون في ازدياد وكذلك الفوارق الإقليمية وهناك ازدياد في نسبة الفقر والأمية للمرة الأولى منذ الاستقلال.

اضافة إلى هذا تواجه تونس ديونا مفرطة إذ تتجاوز المديونية العمومية 94 مليار دينار سنة 2020 وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بسنة 2010 حيث لم تتجاوز 25 مليار دينار.

إضافة إلى كل هذه الأزمات الاقتصادية هناك أزمات أخرى مثل حالة البنية التحتية في البلاد مزرية جدا فبعد حادثة الموت المأساوية للدكتور بدر الدين العلوي اثر سقوطه من المصعد في مستشفى جندوبة بداية شهر ديسمبر دليل قاطع على الحالة الكارثية لقطاع الصحة العمومية وغياب استراتيجية للإصلاح وهناك قطاعات أخرى عمومية تعاني نفس المشاكل إذ تسبب غياب الصيانة والرقابة في حوادث موت مأساوية للمواطنين اثر سقوطهم في بالوعات في الطرقات العامة.

وكل هذه الأزمات التي مرت بها البلاد التونسية في سنة 2020 تسببت في تطور حالة اليأس لدى التونسيين الذين اختاروا ركوب مراكب الموت بحثا عن حياة أفضل.

الوباء / كوفيد 19 يعمق الأزمة ويتحول إلى طارد للمهاجرين

شهدت أغلب الدول في العالم ظهور وانتشار سريع لفيروس كورونا وتسببت هذه الجائحة في بروز أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

منذ إعلان أول إصابة بفيروس كوفيد 19 في تونس الى اليوم تم تسجيل آلاف الإصابات والعديد من الخسائر البشرية مما تسبب في ظهور حالة من الخوف والهلع في البلاد.

وفي ظل هذه الأزمة الصحية أصبحت الحكومة تبحث عن حلول للحد من انتشار الفيروس والحد من ارتفاع الوفيات وقد كان الحل الأمثل هو الاتجاه نحو فرض الحجر الصحي الشامل وحضر التجول.

كانت لهذه القرارات التي اتخذتها الحكومة العديد من الانعكاسات السلبية على الفئات الشعبية الواسعة فقد تسببت في ضرر اقتصادي واجتماعي فبالإضافة إلى الإصابات اليومية بفيروس كورونا شهدت الدولة التونسية إصابات أخرى اقتصادية أي البطالة والفقر والإفلاس، فالوباء أمات اقتصاديا واجتماعيا أكثر بكثير مما أمات بيولوجيا أي أن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية كانت أضعاف الضرر الصحي في تونس.[24]

فقد وضع العديد من الشباب أمام خيارين اثنين أما الموت بالوباء او الموت جوعا فالقرارات التي اتخذتها الحكومة كان لها أثر اقتصادي كبير على الشعب وتسبب في ارتفاع البطالة والفقر والتهميش فقد نجحت الدولة في الموجة الأولى في مواجهة أزمة "الكوفيد 19" ولكن الشعب دفع الثمن باهظا , فقد ظهر فيروس جديد وهو فيروس البطالة والإفلاس والفقر فقد خسر العديد أعمالهم وخاصة الأعمال اليومية والتي ليس لها دخل قار أو عقد عمل فالطبقات الهشة هي الأكثر تضررا خلال هذه الأزمة فهي الفئات التي فقدت موارد رزقها ومواطن شغلها وفرضت عليها البطالة.[25]

خلال الموجة الثانية من الجائحة اتخذت الدولة مجموعة من التدابير والقرارات للحد من انتشار الفيروس ولكنها تسببت في خوف الشعب من المجهول لأن هذه القرارات هي المسؤولة عن ارتفاع الفقر والبطالة ورغم مساعدة الدولة للعائلات ضعيفة الدخل بمنح إلا أنها كانت المنحة ضعيفة جدا لا تغطي حاجيات العائلة فهذا الوباء تسبب للشعب التونسي في أضرار صحية ولكن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية كانت أكثر فقرارات الحكومة مثل الحجر الصحي لم تكن عادلة.

[24] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في تدبير ازمة "كوفيد 19" في تونس سياسات الدولة والفئات الأكثر تضررا

[25] نفس المرجع

شـــهدت أغلب الدول هذه الأزمة الصـحية وكانت القرارات متشـــابهة للحد من انتشار الوباء وارتفاع الوفيات.

فخلال جائحة كورونا ورغم ما تســبب هذا الوباء من مخاطر اذ نلاحظ تواصــل عمليات الهجرة غير النظامية وهذا ما يؤكد استغلال شبكات الترحيل للوضع والظروف الخاصة وانشغال السلطات الأمنية في جهود فرض الحجر الصحي وحظر التجول ورغم هذا تمكنت الوحدات الأمنية خلال هذه الفترة من إحباط عمليات هجرة غير نظامية.

فالأزمة الصحية التي تسببت فيها جائحة كورونا تسببت في ضرر نفسي واقتصادي لدى الشباب وتعد الهجرة للتونسيين حلا لتحسين ظروف الحياة فكلما ازدادت الأزمات كلما ازدادت موجات الهجرة الغير نظامية.

ورغم إعلان ايطاليا بؤرة لتفشــي الوباء وأكثر البلدان تضــررا في أوروبا إلا أن عمليات الهجرة بطريقة سرية ارتفعت وأقبل الشباب التونسي على وضع نفسه في خطر مضــاعف المخاطر اللتي يتعرضــون لها في البحر ومخاطر الوباء أي الموت في البحر أو الموت بالوباء وهذا ما يدل على ارتفاع منسـوب اليأس لدى الشـعب التونسـي وخاصـة الشباب.

فحسب إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شهدت تونس خلال هذه السنة ارتفاعا هاما للمهاجرين غير النظاميين نحو السواحل الايطالية حيث تجاوزت 12700 مهاجرا.

وحســب إحصــائيات وزارة الداخلية حيث تبين ارتفاع عدد المهاجرين الغير نظاميين في تونس من 2995 مهاجر ســنة 2019 إلى 8696 مهاجر ســنة 2020. وتبقى دائما هناك إشــكالية في علاقة بالإحصــائيات حول الهجرة غير النظامية فالمصــادر الرسمية متضاربة ليست هناك أرقام موحدة.

عدد عمليات الهجرة غير النظامية خلال فترة الحجر الصحي

الأشهر	عدد العمليات		
	على السواحل	عرض البحر	المجموع
مارس	5	6	**11**
أفريل	2	4	**6**
ماي	36	25	**61**
جوان	97	42	**139**

إذ نلاحظ من خلال إحصـائيات وزارة الداخلية ارتفاع عدد عمليات الهجرة غير النظامية خلال جائحة كورونا وخاصـة خلال فترة الحجر الصـحي الشـامل. إذ نلاحظ ارتفاع عدد عمليات الهجرة السـرية التي تم ضـبطها خلال أشـهر الحجر الصـحي من 11 عملية في شهر مارس إلى 139 خلال شهر جوان.

فقد كانت فترة الحجر الصحي وانشغال الدولة التونسية وكذلك ايطاليا في اتخاذ قرارات للسيطرة والحد من انتشار الوباء فرصة جيدة للهجرة بطريقة غير نظامية.

عدد المجتازين بطريقة غير نظامية خلال فترة الحجر الصحي

الأشهر	المجتازين التونسيين	المجتازين الأجانب	المجموع
مارس	45	170	**215**
أفريل	31	0	**31**
ماي	405	364	**769**
جوان	778	300	**1078**

تبين الإحصـائيات ارتفاع ظاهرة الهجرة غير النظامية خلال فترة الحجر الصـحي فقد كان عدد المجتازين خلال شهر مارس 215 شخص، 45 كانوا تونسيين و170 أجانب وشـهد العدد ارتفاعا خلال شـهر جوان حيث بلغ 1078 مهاجر غير شـرعي، 778 تونسـي و300 أجنبي.

تبين هذه الإحصائيات ارتفاع ظاهرة الهجرة غير النظامية وهذا ما يؤكد استغلال شبكات تهريب البشر الوضع الصعب في الدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين غير النظاميين وتواصل ارتفاع عدد المجتازين للحدود بطريقة غير نظامية بعد فترة الحجر الصحي وتشهد ارتفاعا كبيرا خلال فصل الصيف وخاصة في شهر جويلية وذلك لأسباب مناخية حيث بلغ عدد المهاجرين غير النظاميين 2198 مهاجر منهم 1887 تونسي و203 أجنبي حيث كان العدد سنة 2019 خلال شهر جويلبة 255 مهاجر.

تعيش تونس تحت أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة ساهمت فيها جائحة كورونا، يقول رمضان بن عمر الناطق الرسمي باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس،" لم تكن البلاد مستعدة كما يجب لهذه الجائحة فالإمكانيات لم تسمح بمواجهة فعلية وحقيقية" وكل الفئات المستهدفة بهذه الإجراءات لم تكن لها نفس الهشاشة إذ توجد فئات كانت منهكة بالأساس وتعمقت أزمتها بسبب الفيروس.

أما بالنسبة للفقر فقد أكد أن نسبة الفقر على المستوى الوطني في حدود 15 بالمائة بينما تصل في الجهات الداخلية إلى أكثر من 40 بالمائة مشيرا إلى أن هذه الأرقام ستتضخم بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها تونس اليوم.

فالمواطن اليوم لم يعد همه العدوى بالفيروس بل كل تفكيره حول كيفية الحصول على قوت أبناءه.

وهذا ما يؤكد أنه كان للجائحة تأثير مباشر على الاقتصاد في تونس فحسب المعهد الوطني للإحصاء فان تونس خسرت أكثر من 160 ألف موطن شغل خلال سنة 2020.

فأزمة الكوفيد زادت في تعقيد الوضع وهي التي تسببت في غلق كلي للنشاط الاقتصادي طيلة فترة الحجر الصحي الشامل والتي أدت إلى تراجع نسبة النمو الاقتصادي إلى 21.6 بالمائة خلال الثلاثي الثاني من العام وزيادة نسبة البطالة ب 3 بالمائة لتبلغ 18 بالمائة وهي التي كانت معدل 15 بالمائة طيلة التسع سنوات.

إضافة إلى تضرر القطاع السياحي الذي تسبب في تدهور الوضع الاقتصادي لأن اقتصاد تونس قائم بنسبة كبيرة على القطاع السياحي، وتراجع قطاع الخدمات 50 بالمائة والصناعة 40 بالمائة. ففي المناطق السياحية هناك توقف شبه كلي للمؤسسات السياحية من اقامات ونزل وخدمات التنشيط السياحي.

كذلك تسببت الجائحة في تدهور القطاع الفلاحي حيث ضعفت المبيعات للمنتجات الفلاحية وتراجع الطلب عليها جراء توقف الخدمات في النزل والمطاعم الكبرى وتوقف الأسواق الشعبية وهذا ما أثر سلبا على الفلاحين والتجار وأدى إلى الاتجاه نحو إفلاس عدد كبير من المؤسسات الكبرى والصغرى.

وقد بينت إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في 14 ديسمبر 2020 أن المبادلات التجارية مع دول الخارج سجلت خلال 11 شهر في سنة 2020 تراجعا بنسبة 13.4 بالمائة كذلك بينت الإحصائيات أن قطاع النسيج والملابس شهد تراجع كبير في حجم الصادرات وتراجع كذلك إنتاج الفسفاط بنسبة 22.5بالمائة.

تسببت إذا هذه الجائحة في تضرر جميع القطاعات وكذلك القطاع الصحي إذ تسببت في انعدام الثقة لدى التونسيين للمنظومة الصحية وذلك بسبب تزايد الضحايا وعدم قدرة المستشفيات على استيعاب جميع المرضى ومن هنا زاد الإحباط والخوف لدى التونسيين وارتفعت ظاهرة الهجرة غير النظامية.

ساهمت الجائحة في تضرر الوضع الاقتصادي والاجتماعي بصفة مباشرة في تونس مما أدى الى ارتفاع حالة اليأس وغياب الثقة لدى التونسيين وكانت رحلات الموت لا تقتصر على التونسيين فقط فقد كانت تضم جنسيات أخرى.

إذ تعتبر تونس بفضل موقعها الجغرافي منطقة عبور فهي تمثل جسر مرور إلى أوروبا، فتتمركز جنسيات أصيلي جنوب الصحراء بالأراضي التونسية ويشتغلون في مجالات العمل اليومي ذكورا وإناثا كالمقاهي والمنازل ويتعرضون للعنف اللفظي والمادي بشكل يومي من قبل مشغلهم وعدم حصولهم على حقوقهم من أغذية كافية وحرمانهم من النوم واستغلالهم وافتكاك وثائقهم.

وخلال فترة الحجر الصحي تعرض العديد من الأفارقة إلى أشكال متعددة من التمييز والاعتداءات على غرار العنف اللفظي والمادي وطردهم من منازلهم لأنهم لا يملكون المال لدفع معاليم الكراء وكان الحل الأفضل أماهم هو الهجرة فقد كان عدد الأجانب خلال فترة الحجر الصحي في مراكب الموت 834 مهاجر أجنبي غير نظامي وبينت إحصائيات الإدارة العامة للحدود أن عدد الأجانب المحاولين اجتياز الحدود البحرية بطريقة غير نظامية من أول السنة إلى غاية 7 سبتمبر 2020 يمثل 1066 مهاجر أجنبي غير نظامي منهم 651 ذكر و307 أنثى و108 قاصر. وبينت إحصائيات الإدارة العامة للأمن العمومي أنه تم في سنة 2020 ضبط 2313 مهاجر أجنبي غير نظامي منهم 2175 أفارقة.

شهدت البلاد التونسية خلال جائحة كورونا تدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأزم الوضع الصحي وارتفاع نسبة اليأس لدى الشعب وكل هذه الأزمات تفسر التنامي الكبير لعدد المهاجرين غير النظاميين.

أدفاق الهجرة في تزايد وملامح مهاجرين تتغير

اليوم لا يمكن تحديد هوية المهاجر غير النظامي فقد كانت الهجرة غير النظامية ذكورية وكانت تشمل فئة معينة من المجتمع ولكن اليوم أصبحت تشمل جميع الفئات الاجتماعية والفئات العمرية ذكورا وإناث.

تحمل مراكب الموت العديد من القصر الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 سنة اذ تشير في هذا الصدد إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الى ارتفاع ظاهرة هجرة القصر نحو1100 شخص سنة 2019.

فالأطفال منذ صغر سنهم ينشئون على فكرة الهجرة وهنا للعائلة والمدرسة دور رئيسي في ترسيخ هذا الهاجس للأطفال باعتبارها حلا لتحقيق الأحلام إضافة إلى هذا تلعب ظاهرة الانقطاع المبكر للدراسة دورا كبيرا في ارتفاع ظاهرة الهجرة غير النظامية

للقصر. فالشباب ذوي المستوى التعليمي الضعيف يعتقدون أنه من غير الممكن تحقيق الأهداف في تونس.[26] فهم ينشئون في حالة من اليأس.

حيث بينت في هذا الصـــدد إحصـــائيات الإدارة العامة للحدود أن عدد القصـــر المحاولين اجتياز الحدود البحرية خلسـة من أول السـنة إلى غاية 27 سـبتمبر 2020 بلغ 250 قاصر تونسي و108 قاصر أجنبي.

وتبقى دائما هناك إشـــكالية في علاقة بالإحصـــائيات حول الهجرة غير النظامية فالمصادر الرسمية متضاربة ليست هناك أرقام موحدة

إحصائيات حول عدد القصر المحاولين اجتياز الحدود البحرية خلسة من أول السنة الى غاية 27 سبتمبر 2020

الوحدات	عدد القصر التونسيين	عدد القصر الأجانب
بحري الوسط	144	**102**
بحري الساحل	34	**00**
بحري الجنوب	44	**06**
بحري الشمال	02	**00**
المجموع	224	**108**

المصدر الإدارة العامة للحرس الوطني

لم تعد الهجرة غير النظامية مقتصـرة فقط على الشـباب العاطلين عن العمل بل أصـبحت كذلك تضـم أصـحاب الشـهائد العليا الذين يعانون من أزمة البطالة ويريدون تحسين أوضاعهم.

ارتبطت ظاهرة الهجرة منذ نشـــأتها وتطورها ارتباطا وثيقا بالتمييز بين الجنســـين حيث يحظى الرجل فيها بمكانة أفضل من المرأة من خلال التعامل معه وكذلك من الأجر الذي يتقاضاه.

ولكنها أصـبحت كذلك مراكب الموت تضـم النسـاء رغم أن ظاهرة هجرة النسـاء ليست بظاهرة جديدة فحسب تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان لسنة 2005» بلغت

[26] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي للهجرة لسنة 2019

نسبة النساء في حركة الهجرة الدولية ما يقارب نصف عدد المهاجرين بحوالي 94.5 مليون امرأة مهاجرة. [27]

تضطر النساء للهجرة بطريقة غير نظامية وأصبحت هذه الظاهرة اليوم واقعا معيشيا وبنية ذهنية وثقافية سائدة عند الشباب والكهول وأصبحت كذلك واقعا معيشيا حتى بالنسبة للإناث حيث أننا نلاحظ حضورا نسائيا حتى وان كان محدودا داخل تجارب الهجرة غير النظامية فقد أشار الأستاذ المنصف وناس أن الإناث مثل الذكور يواجهن مشاكل في مجال العمل والدخل وتكوين الأسرة.

فمنذ سنة 2011 بدأنا نسمع أن النساء في شبكات التهريب وفي سوق الدعارة وقد تقمن هن أنفسهن بتنظيم عملية اجتياز الحدود خلسة. [28]

توزيع المجتازين حسب الجنس لسنة 2019

الشهر	اناث	ذكور
جانفي	%13	%87
فيفري	%26.1	%73.9
مارس	%2.7	%97.2
أفريل	%3.02	%96.98
ماي	%1.81	%98.18
جوان	%5.11	%94.88
جويلية	%14.8	%85.19
أوت	%6.7	%93.2
سبتمبر	%7	%93
أكتوبر	%9.6	%90.4
نوفمبر	%14.2	%85.8
ديسمبر	%14.8	%85.2
المجموع	**%9.3**	**%90.6**

Source : FTDS

[27] نفس المرجع

[28] ندوة حول الهجرة النسائية الافريقية والعربية الى الغرب وأثرها على هوية المرأة والأسرة مداخلة الدكتور الحبيب النهدي، الكريديف، تونس 2014/12/19

حيث تبين إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ارتفاع عدد المجتازين بطريقة غير نظامية في سنة 2019، ونلاحظ حسب الجدول ارتفاع عدد المهاجرين غير النظاميين في صفوف الذكور ولكن هذه الرحلات تضم أيضا الإناث رغم أن النسبة ضعيفة مقارنة بالرجال.

وتبقى دائما هناك إشكالية في علاقة بالإحصائيات حول الهجرة غير النظامية فالمصادر الرسمية متضاربة ليست هناك أرقام موحدة

إحصائيات الإدارة العامة للحدود في محاولي اجتياز الحدود البحرية خلسة من أول السنة الى غاية 27 سبتمبر 2020

الوحدات	عدد العمليات	ذكور	اناث
بحري الوسط	263	2843	84
بحري الساحل	249	1578	28
بحري الجنوب	115	935	19
بحري الشمال	69	383	06
المجموع	**696**	**5739**	**137**

وتبين إحصائيات الإدارة العامة للحدود أن عدد عمليات الهجرة غير النظامية من بداية السنة الى غاية 27 سبتمبر 2020 بلغ 696 عملية وبلغ عدد الذكور 5739 مهاجر غير نظامي أما بالنسبة للإناث بلغ عددهم 137 مهاجرة غير نظامية.

فظهور المرأة في عملية الهجرة غير النظامية له العديد من الأسباب فهي مثلها مثل الرجل تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية على غرار مشكلة البطالة والتفكك الأسري والانقطاع المبكر عن الدراسة. اذ نجد أن المرأة تعاني مشكلة البطالة وتبين الإحصائيات أن هذه الظاهرة تؤثر على النساء أكثر من الرجال وتعاني كذلك من العنف المسلط عليها وهذا ما يدفعها للهجرة بأي طريقة ولكن أغلب المهاجرات اللواتي تقمن بهذه المغامرة ذات مستوى تعليمي محدود على عكس الذكور هناك العديد منهم حاملين

على شـهائد عليا.[29] كما تعود كذلك أسـباب هجرة النسـاء التونسـيات بطريقة سـرية لهروبها من الوصـم الاجتماعي على إثر خلافات عـائلية مثل حـالات الطلاق والعنف والتفكك الأسري.

نلاحظ أن هناك علاقة سـببية بين التقدم في السـن وزيادة الاهتمام بالهجرة أي كلما زاد التقدم في السـن إلا وتطور معه التفكير في الهجرة وتطور كذلك نسـبة اليأس فالشـريحة العمرية 30-34 سـنة تأتي في المرتبة الأولى ثم تليها الشـريحة العمرية 25-29 سنة ثم 20-24 سنة وأخيرا الشريحة 18-19 سنة.[30]

لا تقتصـر رحلات الهجرة غير النظامية في تونس على الأفراد فقط فخلال فترة الحجر الصحي الشامل نلاحظ ظهور رحلات جماعية لعائلة بأكملها أو مجموعة عائلات وهذا أمر مستجد. فالعائلة خصوصا التي تعيش التهميش والخصاصة تعيش حالة من اليأس والإحباط يجعلها تبحث عن حلول لتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي وحتى لو كانت في شكل مغامرة قاتلة

تتكاثر تحت وطأة التهميش المتزايد نسـقه عائلات بأكملها تعيش البطالة والفقر والخصـاصـة وتعتبر أنه لا يوجد مسـتقبل في تونس وتربي أبناءها على هذه الفكرة منذ الصـغر وترسـخ في أذهانهم أن الحل في الهجرة بكل السـبل وتختار العائلة هذه الهجرة بطريقة غير نظامية للبحث عن فرص جديدة للعمل وتحقيق أحلامها.

حيث تمكنت وحدات الحرس البحري من ايقاف عديد من العائلات الذين يهاجرون بطريقة سرية وتداولت على مواقع التواصل الاجتماعي رحلات لعائلات بأكملها.

نلاحظ إذا توسـع ظاهرة الهجرة غير النظامية فقد كانت هجرة ذكورية بالأسـاس وتضـم فئة معينة من المجتمع وهم الذين يعانون مشـكلة البطالة ولكن في العقد الأخير أصـبحت تشـمل كل الفئات العمرية من أطفال وشـباب وكهول إناثا وذكورا والعاطلين

[29] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي للهجرة لسنة 2019

[30] عبد الستار السحباني الشباب والهجرة غير النظامية في تونس دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات ديسمبر 2016

عن العمل وكذلك أصحاب الشهائد العليا كما تحولت تدريجيا الى هجرة عائلات وأصبحت هذه الظاهرة موروث ثقافي تعبر عنه أغاني الراب والأفلام والمسرحيات والعديد من تدوينات الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي وحتى القرافيتي.

فالعائلة أصبحت تعتبر أن الهجرة ضرورية ليست فقط لأبنائها بل لجميع الأفراد.

وإذا كانت الهجرة غير النظامية هي ظاهرة معقدة وشاملة لعديد من الأسباب منها اقتصادية واجتماعية ولكن هل أن هذه الهجرة الجماعية باعتبارها شكلا من أشكال هروب التونسيين من وطنهم وخاصة بعد الثورة تربط فقط بهذه الأسباب ام أن هناك أسباب أخرى أكثر تأثير.

ضغوطات دبلوماسية ومقايضة وابتزاز

تعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة دولية تهم العالم بأسره وليست مقتصرة فقط على تونس وعادة ما تبدي الدول أشكالا محددة من التعاون من أجل تصرف مشترك في الظاهرة ولقد أبدت الدولة التونسية تعاونا كبيرا مع دول الجوار من دول الاستقبال من أجل "مكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية" وذلك تحت الضغط الذي لم يخل من مقايضة وابتزاز.

ومع ذلك فان السياسات الهجرية التي تعتمدها الدول الأوروبية لا تخل أيضا من انتهاكات لحقوق المهاجرين.

فالمهاجرون الذين يعبرون تونس أو يتخذونها بلد إقامة ولوغير رسمية يتعرضون أكثر من غيرهم إلى التمييز والاستغلال والتهميش وغالبا ما يضطرون إلى العيش والعمل في الخفاء محرمون أحيانا من ابسط من حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتعرضون للاحتجاز والترحيل القسري

فقد شهدت تونس خلال سنة 2020 ارتفاعا في التدفقات نحو السواحل الايطالية لقد غذت حالة الإحباط والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأزمة الصحية

والدوافع الفردية الرغبة في الهجرة. واستغل الشريك الأوروبي ودوله ذلك لمضاعفة الضغوطات على تونس ومقايضة المساعدات بمدى التعاون في تشديد الرقابة على الحدود ومزيد التعاون في الترحيل القسري.

فقد تواترت معطيات في الصحافة الايطالية عن مشروع اتفاق تونسي ايطالي جديد حول الهجرة غير النظامية وموافقة تونسية على مضاعفة عدد المرحلين قسريا إلى حدود 600 مهاجر شهريا، هذه الموافقة تمت أولا أثناء زيارة وزيرة الداخلية الايطالية يوم 27 جويلية سنة 2020 وتجددت موافقة الجانب التونسي خلال زيارة الوافد الايطالي الأوروبي يوم 17 أوت سنة 2020.

إذ تسعى دائما الدول الأوروبية لوضع سياسات هجرية للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، فتستغل أوروبا إعادة فتح النقاش داخل المجلس الأوروبي من أجل ملائمة سياسة الهجرة الخاصة بها تحت ستار المجانسة والتضامن بين الدول الأوروبية حيث يشجع المقترح على تبني سياسة قمعية ومقاربة أمنية في أوروبا.

ولئن تم تقديم الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء كحل وسط فهوفي حقيقة الأمر يمثل خطوة كبيرة إلى الوراء فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين إذ يركز على انتهاج مقاربة أمنية لمنع وصول المهاجرات والمهاجرين إلى الأراضي الأوروبية. والأكثر إثارة للقلق في هذا الاقتراح هو إنشاء نظام تضامني بين دول الاتحاد الأوروبي لتنظيم عمليات الترحيل القسري الجماعي بدل التضامن والتعاون بين هذه الدول لاستقبال المهاجرات والمهاجرين.

ولكن من خلال هذا الميثاق تحيد أوروبا عن الاتفاقيات الدولية السارية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنتهك مفهوم وقيم الحماية والكرامة والحق في فرصة العيش الكريم والحرية وهذا يتجاهل نص الميثاق للحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1984 بالتحديد منها حرية التنقل دون قيود لجميع الأشخاص وعائلاتهم وممتلكاتهم.

تعتبر ظاهرة الهجرة غير النظامية والبحث عن طرق للحد منها سبب زيارة رئيس الجمهورية قيس سعيد يوم الأحد 02 أوت 2020 لكل من صفاقس والمهدية حيث صرح قيس سعيد أن "الهجرة غير النظامية يتم اليوم التنظيم لها لأسباب سياسية وأشار الى أن تونس في حاجة للكثير من المعدات مبينا أن عدة من الدول عبرت عن استعدادها لتوفيرها ولكن الأهم من توفير هذه المساعدة هو أن نتعاون على القضاء على الهجرة" وفي هذا الصدد أثارت تصريحات رئيس الجمهورية ردود أفعال عديدة من منظمات وجمعيات وطنية ودولية دون إغفال بعض المختصين والجامعيين.

ففي ظل الأزمة التي تمر بها البلاد التونسية وارتفاع عدد المهاجرين غير النظاميين من السواحل التونسية تعرضت تونس لضغوط عديدة من الدول الأوروبية لإيقاف تدفق المهاجرين. فقد زار تونس يوم الاثنين 17 أوت سنة 2020 السادة وزير خارجية ايطاليا ووزيرة الداخلية المفوض الأوروبي للشؤون الداخلية والمفوض الأوروبي لسياسات الجوار في إطار سلسلة الضغوطات التي لن تنتهي على تونس من أجل اتفاق جديد حول الهجرة.

وقال المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن الأزمة الأخيرة حول الهجرة برهنت أن تونس تحتاج اليوم وعيا جديدا لتصحيح علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من أجل مقاربة أشمل لمعالجة قضايا الهجرة غير النظامية، لقد كرست أغلب الاتفاقيات التي وقعتها تونس مع الاتحاد الأوروبي عدم التكافؤ في التمكن في الحقوق وعدم المساواة في حرية التنقل كما أنها لا تستجيب للتطلعات الشرعية لمواطنات ومواطني تونس في عدالة المعاملة. وأكد أنه يستوجب على إستراتيجية المعايير المزدوجة للحقوق مراجعة شاملة تخرجنا من موقع "الحارس الأمين" و"المتعاون المثالي" الى موقع الشريك على قاعدة تكريس الحقوق والحريات واحترام سيادة تونس وكرامة مواطنيها.

وأضاف المنتدى التونسي في هذا الصدد أن عملية الترحيل تتطلب القيام بإجراءات إدارية معقدة وخلال هذه الفترة يقع احتجاز المهاجرين من طرف السلطات الايطالية وعادة ما تنسب لهم جنح تتعلق بعدم امتلاكهم لهويات قانونية ويخضع

المهاجرون غير النظاميين إلى الوصـــم والفرز والتدقيق منذ وصـــولهم ولا يتم تقييم كل حالة على حده ولا تقدم لهم المعلومات والنصـــائح الضـــرورية حول حقوقهم وفي ظل غياب الشـــفافية والوضـــوح فان عملية الترحيل القســـري للمهاجرين غير النظاميين تشـــوبها تجاوزات قانونية وانتهاك للحقوق ولحريات المرحلين حيث يتعرض المهاجرون للعنف والتعذيب وسوء المعاملة ولا يحضا المهاجرون بالترجمة ولا الدعم القانوني ليتم بعد ذلك طردهم جماعيا في مخالفة للبنود 3 و4 و14 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان كما أن القانون الدولي يشدد احترام جملة من الشروط لإتمام عملية الترحيل.

وأخيرا قال المنتدى أن أملنا أن تنتصـــروا لقيم الإنســـانية وللحقوق وللحريات ولتعاون ثنائي عادل يكرس تبادل الحريات مع شركائنا ويحفظ سيادة وكرامة مواطنينا والعمل على إرســـاء إســـتراتيجية وطنية حول الهجرة تكون متكاملة وتحفظ الحقوق والحريات.

اذ كان الهدف من الزيارة الرســـمية لوزراء الداخلية والخارجية الايطاليين والمفوضين الأوروبيين للتوسع والشؤون الداخلية الى تونس في 17 أوت 2020 هو ايجاد شـــروط للالتزامات المتبادلة في مراقبة تدفقات الهجرة غير النظامية أثمرت عن اتفاقية بين ايطاليا وتونس تنص على دعم اقتصـــادي ايطالي بقيمة 11 مليون يورو لتعزيز أنظمة مراقبة الحدود البحرية والتدريب ومســـاعدة قوات الأمن على منع انطلاق المهاجرين واعتراض القوارب في المياه الاقليمية التونسية.

وفي بداية أكتوبر قدمت كل من جمعية الدراسات القانونية حول الهجرة بايطاليا والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس ومحامون بلا حدود طلبات نفاذ إلى المعلومة إلى السلطات في البلدين.

من الجانب التونسي تقاسمت وزارة الداخلية معطيات حول مبالغ متعلقة بشراء معدات لمراقبة الحدود البحرية دون تحديد مصدر التمويل أو السنة المرجعية (صورة عدد 1).

صورة عدد 1 إجابة وزارة الداخلية التونسية

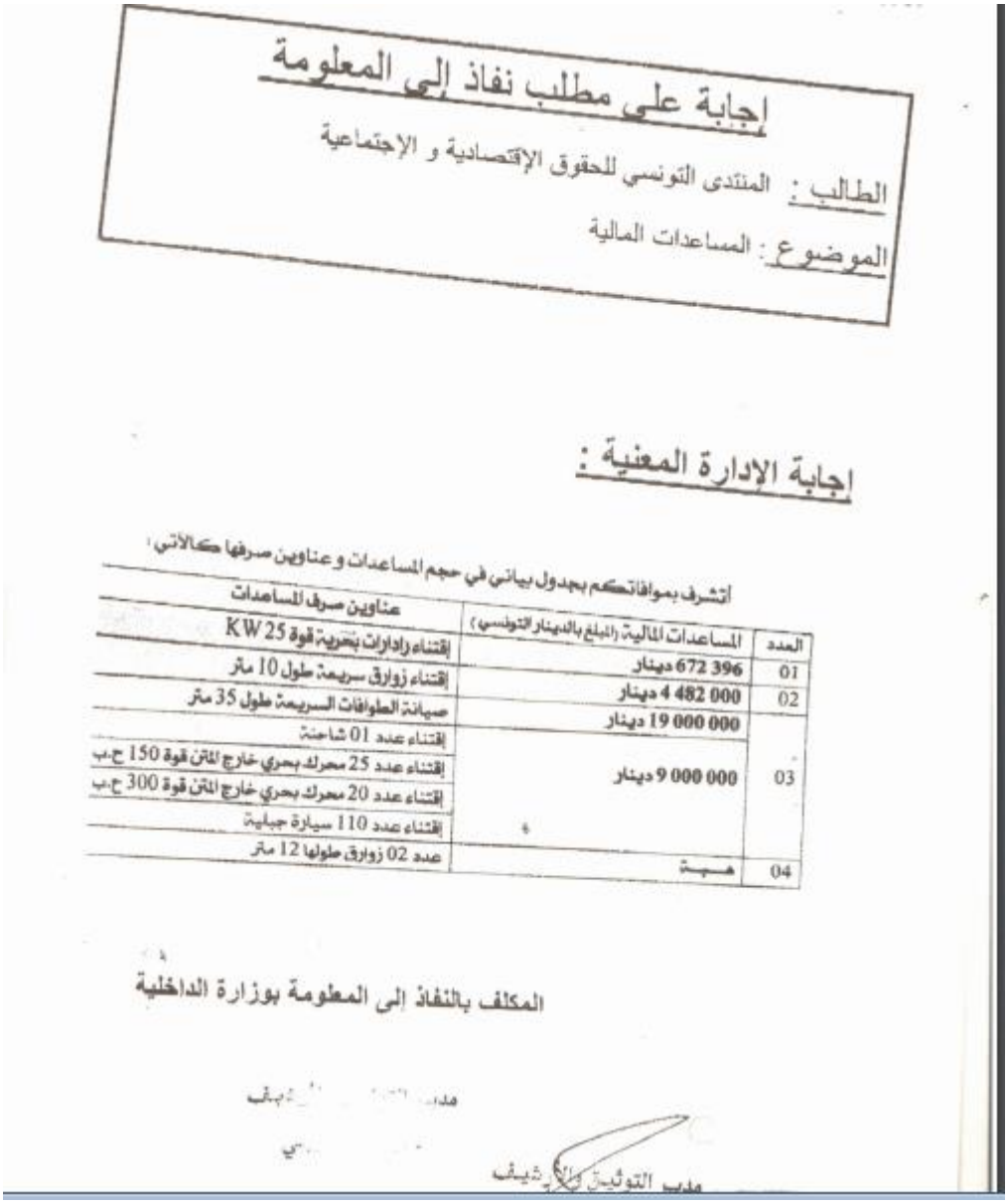

إجابة على مطلب نفاذ إلى المعلومة

الطالب : المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية

الموضوع : المساعدات المالية

إجابة الإدارة المعنية :

اتشرف بموافاتكم بجدول بياني في حجم المساعدات و عناوين صرفها كالآتي :

العدد	المساعدات المالية (المبلغ بالدينار التونسي)	عناوين صرف المساعدات
01	672 396 دينار	إقتناء زادارات بحرية قوة 25 KW
02	4 482 000 دينار	إقتناء زوارق سريعة طول 10 متر
	19 000 000 دينار	صيانة الطوافات السريعة طول 35 متر
03	9 000 000 دينار	إقتناء عدد 01 شاحنة
		إقتناء عدد 25 محرك بحري خارج المتن قوة 150 ح.ب
		إقتناء عدد 20 محرك بحري خارج المتن قوة 300 ح.ب
		إقتناء عدد 110 سيارة جباية
04	هبة	عدد 02 زوارق طولها 12 متر

المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بوزارة الداخلية

مدير التوثيق والأرشيف

أما من الجانب الايطالي كانت إجابة وزارتا الداخلية والخارجية أنه لم يتم التوقيع على اتفاق مع تونس خلال الزيارة الرسمية في 17 أوت 2020 وفيما يتعلق بالالتزام المالي أجاب الوزراء بأن التقييمات لا تزال مستمرة مما يشير إلى عدم وجود التزام مالي رسمي في الوقت الحاضر (صورة عدد 2 و3).

صورة عدد 2 و3 إجابات الوزارات الايطالية مترجمة باللغة الفرنسية

Traduction libre de l'italien de la réponse du Ministère des affaires étrangères Italien concernant la demande d'accès à l'information sur la coopération Italie/Tunisie.

Ministère des affaires étrangères et de la coopération internationale
Directeur général des Italiens à l'étranger et des politiques migratoires

Par rapport à votre demande d'accès à l'information du 22 septembre dernier, concernant des articles de presse portant sur d'éventuels projets d'assistance à la Tunisie, je voudrais vous informer que des évaluations sur les initiatives qui pourraient être financées sont toujours en cours et que celles-ci devront ensuite être soumises à l'examen des autorités tunisiennes.

À cet égard, il n'existe aucun accord bilatéral sur cette question spécifique.

Une demande de réexamen peut être faite auprès du responsable de la transparence (foia@esteri.it et urp.foia@cert.esteri.it) ou un recours peut être introduit auprès du tribunal administratif régional.

Cordialement,

DIRECTEUR GÉNÉRAL DES ITALIENS À
L'ÉTRANGER ET DES POLITIQUES MIGRATOIRES

30 septembre 2020

Traduction libre de l'italien de la réponse du Ministère de l'Intérieur Italien concernant le réexamen de la demande d'accès à l'information sur la coopération Italie/Tunisie.

Ministère de l'intérieur
Le responsable de la prévention de la corruption et de la transparence

Objet : demande de réexamen art. 5, paragraphe 7 du décret législatif n° 33/2013. Initiatives avec la Tunisie dans le domaine migratoire. Accord avec la Tunisie 17.8.2020

Ce bureau confirme qu'aucun accord bilatéral n'a été signé lors de la rencontre tenue à Tunis le 17 août 2020 et que les évaluations nécessaires d'éventuelles initiatives à financer sont toujours en cours".

Il est précisé qu'à ce jour "aucune détermination n'a été faite en ce qui concerne les ressources éventuelles à utiliser dans les activités de coopération avec la Tunisie".

Le responsable de la prévention de la corruption et de la transparence

20 novembre 2020

إذ نلاحظ غياب الشـــفافية من طرف الحكومة التونســـية في قضـــية الهجرة غير النظامية وغياب التوافق بين رئيس الدولة وبين رئيس الحكومة بعد تصـــريحه حول الهجرة مع القناة التلفزية "فرونس "24 الذي تســـبب في حالة من الغضـــب من قبل الجمعيات التونســـية خلال تصـــريحه الذي ربط فيه الهجرة غير النظامية بالإرهاب باعتقاده أن المهاجر غير النظامي هو إرهابي.

لذلك طالبت كل الجمعيات والمنظمات رئيس الحكومة وكل مؤســـســـات الدولة بتوضيح موقفهم حول هذا التصريح واعتبرت هذه المنظمات أن مثل هذه التصريحات تشـجع الأحزاب اليمينية الأوروبية لتحميل المهاجرات والمهاجرين الأزمات الاجتماعية وكل أنواع التطرف.

واعتبر المنتدى التونســي للحقوق الاقتصــادية والاجتماعية بتونس أن تصــريح رئيس الحكومة الأخير الذي ربط فيه بين الهجرة غير النظامية والإرهاب صـــادم وأكدت أن مثل هذه التصريحات تؤكد عزلة الطبقة السياسية عن واقع أبناء الشعب وآمالهم وانتظارا تهم التي تصطدم بخيبة أمل من إصلاح الأوضاع مما يدفعهم إلى مغامرة الهجرة غير النظامية فالمشيشي أساء للآلاف من التونسيين المتواجدين في أوروبا بطريقة غير نظامية وهم في مسارات قانونية لتسوية وضعيتهم.

إذ نلاحظ غياب الشـــفافية من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وكل مؤسسات الدولة وعدم الاتفاق بينهم في قضية الهجرة.

قامت الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التونســية إرســال رســالة مفتوحة إلى السيد وزير الداخلية الفرنسية اثناء زيارته لتونس حيث جاء في هذه الرسالة تأكيدهم على استنكارهم المطلق للهجمات المروعة التي ارتكبت في مدينتي نيس وفيينا ضد الأبرياء من قبل إرهابيين وقاموا من خلال هذه الرســالة بإعلانهم رفضــهم المطلق للإرهاب وكل الخطابات المتواطئة معه ويؤكدون تمسكهم بالقيم العالمية لحقوق الإنســـان والديمقراطية والحرية وأكدوا على رفضــهم الاتفاق الأخير الذي انتزعته الســلطات

الايطالية والذي يعمم الإعادة القسرية الجماعية. ومن خلال هذه الرسالة أعلن المجتمع المدني التونسي ما يلي

- أن الحاجة الملحة لمحاربة الإرهاب الجهادي يجب أن تتم مع احترام القانون والديمقراطية والحريات من خلال إعطاء مكانة كبيرة للتعليم ونشر القيم العالمية لحقوق الإنسان ومبادئها. العيش سويًا واحترام قواعد التعاون السلمي، خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

- رفض استخدام الهجمات الإرهابية الجهادية للضغط على الحكومة التونسية لقبول عمليات الإعادة الجماعية القسرية للمهاجرين وفتح مراكز اعتقال في تونس.
- رفض أي رغبة في العقاب الجماعي ضد المهاجرين التونسيين وخاصة المهاجرين غير النظاميين من خلال تعزيز عمليات الطرد الجماعي القسري من إيطاليا أو فرنسا.

- طلبنا إلى الحكومة التونسية رفض التوقيع على أي اتفاق جديد في السياق الحالي يؤدي إلى انتهاك حقوق المهاجرين التونسيين وحرية التنقل.

ترزح البلاد التونسية حينئذ وهي تعاني من صعوبات اقتصادية خانقة العديد من الضغوطات من قبل الدول الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية وتسعى أوروبا لوضع آليات لمراقبة الحدود البحرية من أجل الحد من تدفق المراكب الحاملة للمهاجرين غير النظاميين.

من أجل المراقبة الجيدة وقعت وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية في 20 أكتوبر 2020 عقدا مع شركة ايرباص وشريكها الشركة الإسرائيلية للصناعات الجوية للمراقبة الجوية وتمثل الخدمة في توفير معدات وقدرات الاتصالات.[31]

[31] https://www.airbus.com/newsroom/press-releases/en/2020/10/european-border-and-coast-guard-agency-frontex-selects-airbus-and-its-partner-iai-for-maritime-aerial-surveillance-with-remotely-piloted-aircraft-systems-rpas.html

وتجمع الشركة الإسرائيلية أكثر من 450000 ساعة طيران ومهمات نهارية وليلية في جميع الظروف الجوية وتقوم بمراقبة جوية فوق المناطق الجغرافية صورة عدد 4 و5

فهذه الشركة الإسرائيلية تقدم تقنيات متقدمة في الفضاء والجو والأرض لمراقبة الحدود الخارجية الأوروبية وهذا ما يؤكد وجود الطائرات والتقنيات الإسرائيلية على الحدود التونسية من أجل المراقبة الدقيقة والحد من الهجرة غير النظامية.[32] صورة عدد 6

فدول الاتحاد الأوروبي تسعى للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية وتعزز آليات ناجعة لمراقبة حدودها الجوية البحرية مع البلاد التونسية وتسعى الى ترحيل المهاجرين غير النظاميين بطريقة جماعية والذي لا يتماشى مع احترام حقوق المهاجرين.

صورة عدد 4

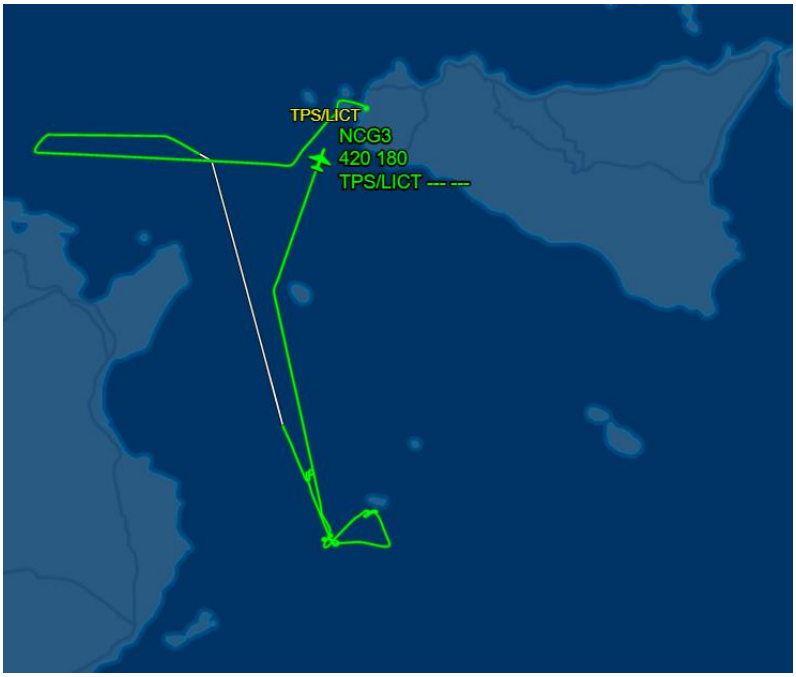

[32] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس

صورة عدد 5

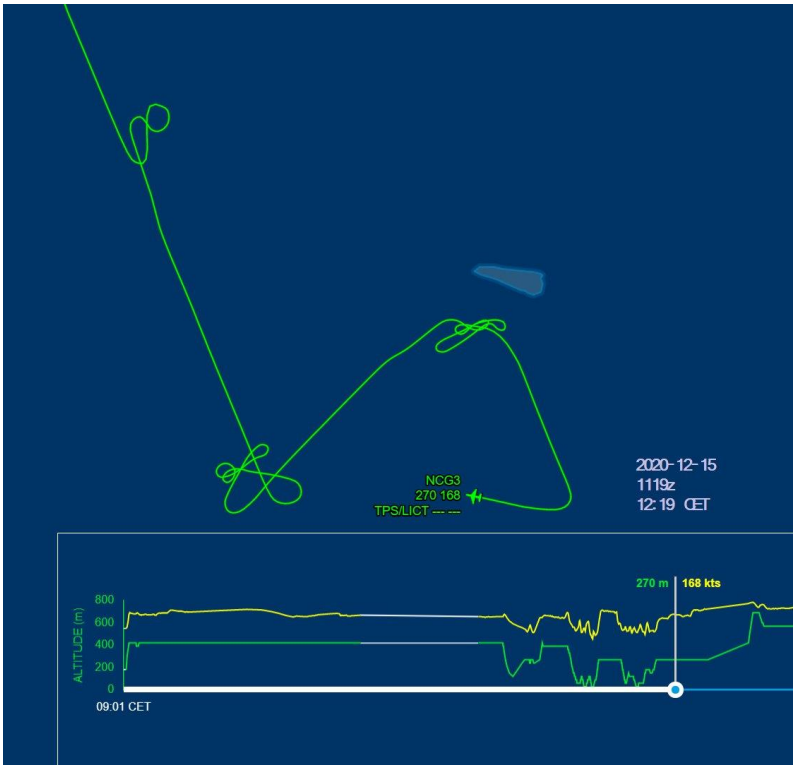

صورة عدد 6

خـــــــاتمة

تعتبر ظاهرة الهجرة غير النظامية ظاهرة دولية تهم العالم بأسره وليست مقتصرة فقط على تونس، إذ تضـم المراكب التي تحمل المهاجرين غير النظاميين جميع الفئات العمرية من شـباب وأطفال وقصـر ذكورا وإناثا وجميع الطبقات الاجتماعية من عاطلين عن العمل وأصحاب الشـهائد العليا. وإضـافة إلى هذا تمثل البلاد التونسـية كذلك منطقة عبور للعديد من المهاجرين الأجانب وخاصـة الأفارقة وذلك لتميزها بموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يطل على السواحل الايطالية. ونشهد اليوم تطور هذه الهجرة وتحولها من هجرة فردية إلى هجرة جماعية لعائلات بأكملها حيث كانت العائلة ترفض هجرة أبنائها بطريقة غير نظامية لذلك كانت الهجرة تمثل عملية سـرية ولكن اليوم نجد للعائلة دور رئيسـي في هذه العملية حيث أصـبحت تشـجع أبنائها معنويا وتمولهم ماديا وبالمعلومات من أجل اجتياز الحدود خلسـة من أجل المصـلحة الجماعية وتغيير واقعهم وتحسين مستوى عيشهم.

ورغم انتشـار وباء الكورونا في تونس إلا أن خلال هذه الظروف الصـحية الحرجة نلاحظ ارتفاع عدد المهاجرين غير النظاميين وتضـاعف عددهم مقارنة بسـنة 2019. فخلال فترة الحجر الصـحي أخذت ظاهرة الهجرة غير النظامية منحى تصـاعدي حيث لا تتردد عائلات بأكملها وشـباب وأطفال ونسـاء وأصـحاب شـهائد عليا ركوب مراكب الموت بدون خوف من مخاطر الرحلة رغم الإعلان عن ايطاليا بؤرة لتفشي الكورونا.

فقد تسـبب الكوفيد والوضـع الصـحي الحرج وقرارات الحكومة المتمثلة في الحجر الصحي الشامل وحظر التجول في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

فقد كان للجائحة تأثير مباشـر للاقتصـاد وأدت إلى ارتفاع نسـبة البطالة والفقر والتهميش الذي أدى إلى ارتفاع نسـبة الإحباط والخوف واليأس لدى التونسـيين وكان الحل الأمثل أمامهم هو الهجرة.

ومن هنا يمكن القول بأن العوامل التي تودي بالشـــباب لخضـــوع هذه التجربة الخطيرة هو الوضـــع الاقتصـــادي والاجتماعي الهش للبلاد التونســـية وارتفاع نســـبة البطالة وخاصة لأصحاب الشهائد العليا والفقر وغياب التنمية والفوارق الاجتماعية بين الجهات حيث يرغب الشباب التونسي بتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

وتســببت هذه الرحلات المتدفقة على الأراضــي الايطالية حالة من القلق والخوف لدى السلطات الايطالية مما أدى إلى تعرض البلاد التونسية لضغوط شديدة من قيل الدول الأوروبية لإيقاف تدفق المهاجرين ومراقبة حدودها للحد من هذه الظاهرة فقد قامت الدول الأوروبية باعتماد ســياســات هجرية لا تتماشــى مع حقوق الإنســان والتي تســببت في تعرض المهاجرين للعنف المادي والمعنوي من قبل الســلطات الايطالية عند وصولهم ويتم ترحيلهم بطريقة جماعية قسرية.

يتابع المنتدى التونســي للحقوق الاقتصــادية والاجتماعية بقلق شــديد تصــاعد وتيرة الهجرة غير النظامية نتيجة اســتمرار تدهور الأوضــاع الاجتماعية والاقتصــادية بمجمل الجهات بعد تعاقب الحكومات وتكرر الوعود والاســـتمرار في تجاهل موجات الاحتجاج الجماعي من قبل الحكومة.

ورغم حرص المنتدى وتوجهه الى رئاســة الجمهورية ورئاســة الحكومة وعدة وزارات والرأي العــام الوطني من أجــل ظــاهرة الهجرة ولكن لا نجــد لهــا أثر حيــث نجــد أن التصريحات تؤكد الاستمرار في السير في طريق مسدود في غياب سياسة وطنية تحترم المقاربات الحقوقية.

وفي ظل الأزمة الســـيـاســـيـة الحـالـية التي عمقت العوامل الـدافعـة للهجرة غير النظامية فان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

- يحمل المسؤولية للطبقة السياسية التي ساهمت في إدارة الحكم منذ 2011 في تغذية مناخ الإحباط وخلق البيئة الطاردة لكل الحالمين بالهجرة نظامية أو غير نظامية وتعميق الضغط الهجري.

- يندد بالإجراءات الأمنية التعسفية التي تطال المواطنات والمواطنين التونسيين في المدن والقرى الساحلية (من غير المقيمين فيها) والتي تحد من تنقلهم وتجعل وجودهم محل شبهة "المشاركة في اجتياز الحدود خلسة."
- يدعو إلى أولوية ان تسخر الإمكانات اللوجستية والتقنية للمساهمة في إنقاذ المهاجرين والبحث عن المفقودين.
- يدعو الفاعلين السياسيين الى القيام بدورهم الوطني بتغليب المصلحة العامة وبإنقاذ المسار الديمقراطي وترسيخ ثقافة المسائلة ومقاومة الفساد وتعزيز المشاركة الديمقراطية للمواطنات والمواطنين من أجل إعادة الأمل في تحقيق الأهداف الوطنية للثورة في الحرية والكرامة والعدالة والتنمية.
- التسريع بإجراءات عاجلة اقتصادية واجتماعية تعيد الأمل وتخفف الإحباط لدى فئات واسعة من التونسيات والتونسيين وبناء جسور حوار مع مواطني الجهات الداخلية لتشريكهم وتقديم الحلول العاجلة لمطالبهم الملحة والبدائل الجدية لإنتظاراتهم التنموية بدل التمادي في الاستخفاف بهم وتهميشهم اقتصاديا وسياسيا.
- الإعلان عن خطة وطنية عاجلة وجادة للإنقاذ الاقتصادي مما يعيد الثقة بين الدولة ومواطنيها ويجنب الاقتصاد الوطني المزيد من الخسائر ويعود بالفائدة على نمو الاقتصاد ودمقرطة إنتاج الثروة.
- مراجعة منهج تخطيط وتنفيذ السياسات العمومية المتبعة وكل منوال التنمية الحالي لتجنب التمادي نحو المزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للملايين من التونسيين والتونسيات.
- دعوة الحكومة التونسية إلى الالتزام بما أعلنه عديد الوزراء (وزير الشؤون الاجتماعية سنة 2018 ووزير الخارجية سنة 2020) من ان تونس ترفض الترحيل القسري للمهاجرين.

- حمّل الحكومتين التونسية والإيطالية تبعات المأساة الإنسانية المتواصلة في لمبيدوزا وكل مراكز "فرز المهاجرين حيث يتهددهم الوباء في ظل ظروف حجز لا تحترم توصيات منظمة الصحة العالمية.
- دعوته إلى مُعاملة المهاجرين غير النظاميين باحترام مبادئ حقوق الإنسان بعيدا عن الممارسات التمييزية والموصومة التي تطال المهاجرين التونسيين في إيطاليا واسبانيا والكف عن عمليات الترحيل القسري الجماعية وغير القانونية للمهاجرين غير النظاميين ومراجعة الاتفاقيات الثنائية التي يقع على أساسها الترحيل القسري ونذكر بأن المادة 4 من البروتوكول رقم 4 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تحظر الطرد الجماعي للأجانب.
- مراجعة مسارات التعاون القائمة مع الاتحاد الأوروبي بخصوص الهجرة والتي لا تحترم الحقوق الإنسانية في التنقل وتعطي الأولوية للمقاربات الأمنية وتعتمد سياسات غلق الحدود من اجل الحد من الهجرة غير النظامية دون مقاربة تنموية شاملة تستجيب لتطلعات شباب تونس نحو الكرامة والعدالة الاجتماعية.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)
contact@ftdes.net ftdes.net